

No. 51613*

**Latvia
and
Kuwait**

Convention between the Government of the Republic of Latvia and the Government of the State of Kuwait for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income and on capital (with protocol). Kuwait City, 9 November 2009

Entry into force: 25 April 2013 by notification, in accordance with article 31

Authentic texts: Arabic, English and Latvian

Registration with the Secretariat of the United Nations: Latvia, 17 January 2014

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

**Lettonie
et
Koweït**

Convention entre le Gouvernement de la République de Lettonie et le Gouvernement de l'État du Koweït tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu et sur la fortune (avec protocole). Koweït, 9 novembre 2009

Entrée en vigueur : 25 avril 2013 par notification, conformément à l'article 31

Textes authentiques : arabe, anglais et letton

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : Lettonie, 17 janvier 2014

** Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes reproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

بروتوكول

عند التوقيع على الاتفاقية بين حكومة جمهورية لاتفيا وحكومة دولة الكويت لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال (المشار إليها فيما بعد "الاتفاقية") الموقعين أدناه قد وافقوا على الأحكام التالية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية.

مع الإشارة إلى الفقرة ٢ من المادة ٤ ، فإن من المفهوم أن الهيئة العامة للاستثمار الكويتية (بما فيها الفروع الخارجية) وقد تم الاعتراف بها على أنها مؤسسة حكومية لأغراض الفقرة ٢ .

يشهد على ذلك كل من المفوضين من الدولتين المتعاقبتين الموقعون على هذه الاتفاقية.

حررت في الكويت في هذا اليوم ٢١ من شهر ذوالقعدة ١٤٣٠ هـ ، الموافق ليوم ٩ من شهر نوفمبر ٢٠٠٩ ، من نسختين أصليتين باللغة اللاتفية والعربية واللغة الإنجليزية ولكل من النسختين حجية متساوية وفي حالة الاختلاف يسود النص الإنجليزي.

عن

حكومة جمهورية لاتفيا

ماريس ريكستينش



وزير الخارجية

عن

حكومة دولة الكويت

روضان عبدالعزيز الروضان



وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء

ووزير الخارجية بالنيابة

ب) فيما يتعلق بالضرائب الأخرى على الدخل والضرائب على رأس المال ، على الفترات الضريبية التي تبدأ في أو بعد الأول من يناير من السنة الميلادية التالية التي يتم فيها دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

مادة 32

الإنهاء

تظل هذه الاتفاقية نافذة المفعول لمدة خمس سنوات وتستمر بعد ذلك نافذة المفعول لمدة أو لمدد مماثلة ما لم تخطر إحدى الدولتين المتعاقبتين الدولة الأخرى خطياً عبر القنوات الدبلوماسية، قبل ستة أشهر على الأقل من انتهاء المدة الأولية أو أي مدة لاحقة بخمس سنوات، عن نيتها في إنهاء هذه الاتفاقية . وفي مثل هذه الحالة يتوقف سريان الاتفاقية في كلتا الدولتين المتعاقبتين :

أ) فيما يتعلق بالضرائب المخصصة عند المنبع، على المبالغ المستحقة الدفع في أو بعد الأول من يناير من السنة الميلادية التالية التي يتم فيها قدم فيها إخطار الإنهاء.

ب) فيما يتعلق بالضرائب الأخرى على الدخل والضرائب على رأس المال ، على الفترات الضريبية التي تبدأ في أو بعد الأول من يناير من السنة الميلادية التالية التي يتم فيها قدم فيها إخطار الإنهاء.

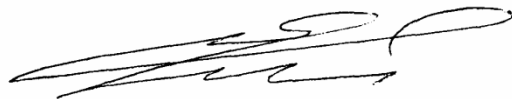
يشهد على ذلك كل من المفوضين من الدولتين المتعاقبتين الموقعون على هذه الاتفاقية.

حررت في الكويت في هذا اليوم ٢١ من شهر ذو الحجة ١٤٣٥ هـ ، الموافق ليوم ٩ من شهر نوفمبر 200٩ ، من نسختين أصليتين باللغات العربية واللاتينية والإنجليزية ولكل من النسختين حجية متساوية وفي حالة الاختلاف يسود النص الإنجليزي.

عن
حكومة جمهورية ليبيا



عن
حكومة دولة الكويت



مادة 29

قيود على المزايا

المزايا الممنوحة في هذه الاتفاقية من تخفيض أو إعفاء ضريبي، قد لا يجوز منح لشركة أو أي مؤسسة أخرى تابعة لدولة متعاقدة إذا كان الغرض الرئيسي أو أحد المقاصد الرئيسية لتأسيس أو وجود مثل هذه الشركة أو المؤسسة هو الحصول على مزايا هذه الاتفاقية والتي لن تكون متاحة.

مادة 30

أعضاء البعثات الدبلوماسية والهيئات القنصلية

لا يمس أي نص في هذه الاتفاقية بالامتيازات المالية الممنوحة لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو الهيئات القنصلية أو موظفي المنظمات الدولية بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام اتفاقيات خاصة .

مادة 31

النفذ

1 - تخطر كل من حكومتين الدولتين المتعاقدين الأخرى كتابياً باستكمال الإجراءات الدستورية عن طريق القنوات الدبلوماسية لدخول الاتفاقية حيز النفاذ .

2 - تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ من تاريخ آخر الإخطار بين المشار إليه في الفقرة 1، وتسري أحكامها في كلتا الدولتين المتعاقدين:

أ (فيما يتعلق بالضرائب المخصوصة عند المنبع ، على المبالغ المستحقة الدفع في أو بعد الأول من يناير من السنة الميلادية التالية التي يتم فيها دخول الاتفاقية حيز النفاذ؛

2- لا يجوز بأي حال تفسير أحكام الفقرة 1 بما يؤدي إلى إلزام دولة متعاقدة:

أ (بتنفيذ إجراءات إدارية مخالفة للقوانين والممارسات الإدارية في تلك الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى؛

ب) بتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو من خلال الإجراءات الإدارية المعتادة الخاصة بتلك الدولة أو الدولة المتعاقدة الأخرى؛

جـ) بتقديم معلومات من شأنها إفشاء أي أسرار تتعلق بالتجارة أو العمل أو الصناعة أو المعاملات التجارية أو المهنية أو العمليات التجارية أو معلومات ، قد يكون الكشف عنها مخالفاً للسياسة العامة (النظام العام).

مادة 28

أحكام متنوعة

1- يجب أن لا تفسر أحكام هذه الاتفاقية على أنها تقيد في أي حال أي استثناء أو إعفاء أو تخفيض أو خصم أو خصومات أخرى تمنح الآن أو فيما بعد بموجب قوانين دولة متعاقدة فيما يتعلق بتحديد الضريبة التي تفرض من قبل تلك الدولة إما :

أ (بموجب قوانين دولة متعاقدة فيما يتعلق بتحديد الضريبة التي تفرض من قبل تلك الدولة؛

ب) بموجب أي اتفاق آخر خاص بالضرائب في إطار التعاون الاقتصادي والتقني بين الدولتين المتعاقدين أو بين إحدى الدولتين المتعاقدين ومقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى.

2- يحق للسلطات المختصة في كل من الدولتين المتعاقدين وضع نظم لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية.